دراسة تحليلية للواقع الاقتصادي للأسرة السورية خلال الأزمة

* أ.د.محمد سمير دركزنلي **أ.د.أمل كابوس ***نور سلطان

(الإيداع: 29 كانون الثاني 2020 ، القبول 21 حزيران 2020)

الملخص

سعينا من خلال هذا البحث التعرف على الواقع الاقتصادي للأسرة السورية وذلك من خلال المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية لفترة ما قبل الأزمة السورية أي قبل عام 2011 مع إحدى سنوات الأزمة. ومن ثم قمنا بتحديد أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة خلال سنوات الأزمة السورية، والتي كان بعضها موجوداً سابقاً، وقد تفاقمت جراء ظروف الأزمة، وبعضها الآخر ظهر خلالها.

لقد تأثرت الأسرة السورية خلال الأزمة بشكلٍ كبير على الصعيد الاقتصادي، وقمنا بتحليل جملة من المشكلات الاقتصادية الناتجة من الأزمة، وكان من أهمها: البطالة، وارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة والإنفاق الأسري مع ارتفاع الأسعار، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والسكن المشترك، وتزايد اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية والتحويلات. ومن خلال الدراسة الميدانية تبين وجود هذه المشكلات الاقتصادية لدى أسر العينة المدروسة ولكن بأهمية نسبية متفاوتة، وقد تبين وجود فروق معنوية بين مدى تأثر أرباب الأسر بالمشكلات الاقتصادية وكانت أكبر معاناة تتركز حول مشكلة تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار.

وبناءً على ما سبق، فإن البحث يتناول بالدراسة النقاط التالية:

1-تحليل بعض مؤشرات الواقع الاقتصادي للأسرة السورية بشكلٍ عام، وفي مدينة حلب بشكلٍ خاص، وذلك من خلال المقارنة بين إحدى السنوات قبل الأزمة وخلالها.

2-تحديد أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة السورية خلال سنوات الأزمة.

3-تحديد مدى تأثر أرباب الأسر بالمشكلات الاقتصادية المدروسة.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية، المشكلات الاقتصادية، الأسرة السورية، الأزمة السورية.

* أستاذ في قسم الإحصاء ونظم المعلومات – كلية الاقتصاد – جامعة حلب

** أستاذ في قسم الإحصاء ونظم المعلومات – كلية الاقتصاد– جامعة حلب

*** طالبة دكتوراه – قسم الإحصاء ونظم المعلومات (السكان)– كلية الاقتصاد– جامعة حلب

Analytical Study of the Economic Reality of the Syrian family during the Crisis

Prof. Mohammad Samir Darkazanli* **Prof. Amal Kabous**** ***Nour Sultan**

(Received: 29 January 2020, Accepted: 21 June 2020)

Abstract

Through this research, we sought to identify the economic reality of the Syrian family, by comparing economic factors for the period before the Syrian crisis, that is, before 2011 with one of the years of the crisis. Then we identified the most important economic problems that the family faced during the years of the Syrian crisis, some of which were previously present, and exacerbated by the circumstances of the crisis, while others emerged during it. The Syrian family are affected greatly by the economic reality during the crisis. And we analyzed a number of economic problems resulting from the crisis, the most important of which were: Unemployment, Increase in economic dependency rate, Low standard of living and Purchasing Power with high prices, Poverty, Food insecurity, Shared housing, and families are increasingly dependent on humanitarian aid and remittances. Through the field study, we found that these economic problems exist among the families of the studied sample, but with varying relative importance. In addition, there were significant differences among the range to which the heads of families affected by economic problems, the greatest suffering centered on the problem of the low standard of living with high prices.Based on the above, the research deals with the following points:

1-Analyzing some indicators of the economic reality of the Syrian family in general, and in Aleppo in particular, by comparing one of the years before and during the crisis.

2-Defining the most important economic problems that the Syrian family faced during the crisis year.

3- Determine the range of heads of households which are affected by the studied economic problems.

Keywords: economic factors, economic problems, the Syrian family, the Syrian crisis.

* professor in Department of Statistics and Information Systems, Faculty of Economics, Aleppo University

** professor in Department of Statistics and Information Systems, Faculty of Economics, Aleppo University

***postgraduate Student (PhD),Department of Statistics and Information Systems (Demographic), Faculty of Economics, Aleppo University

1-المقدمة:

إنّ إدارة المشكلات بكافة أنواعها تعتمد على إدراكها أولاً ثم تحليلها في إطارٍ علميٍ كلي، والتعامل مع آثارها لتجنب تفاقمها ووضع الحلول لها.

يتميز كلّ مجتمعٍ بخصائصٍ معينة، وهذه الخصائص تؤثر بنواته والتي هي الأسرة وتتأثر بها. وتعدّ دراسة هذه العوامل وتحليلها لأي مجتمعٍ من أهم الأساليب العلمية التي تشخّص المشكلات المختلفة، كما أنها تمكّن صانع القرار والباحث من التخطيط السليم لحلّ هذه المشكلات ضمن الأولويات التي تقررها إمكانات المجتمع وقدراته المادية والبشرية.

يأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على الواقع الاقتصادي للأسرة السورية بشكلٍ عام والأسرة في مدينة حلب بشكلٍ خاص، والتعرف على أهم العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على الأسرة والتي قد يكون أي تغيّرٍ بإحداها خلال الأزمة، هو السبب بنشوء مشكلة جديدة في الأسرة، أو تفاقم مشكلاتٍ كانت تعاني منها الأسر سابقاً بنسبٍ متفاوتة. ومن خلال ذلك سيتم تحديد أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة خلال الأزمة.

2- مشكلة البحث:

انعكست آثار الأزمة السورية التي مرت بها البلاد مؤخراً على الأسرة، فقد عانت الأسرة من ظهور مشكلات اقتصادية جديدة، ومنها ما كانت موجودة لكن تفاقمت جراء ظروف الأزمة. وتهدد هذه المشكلات تماسك الأسرة وقوة بنيانها. لذلك كان لابدّ لنا من تحليل أبرز المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة.

انطلاقاً مما سبق، تتبلور مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما هي أهم التغيرات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية للأسرة مقارنةً بين قبل الأزمة وخلال سنوات الأزمة؟
- ما هي أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة نتيجة ظروف الأزمة؟
- ما مدى تأثر أرباب الأسر بالمشكلات الاقتصادية المدروسة؟

3-أهمية البحث:

جاءت أهمية البحث من منطلق الظروف الصعبة التي يمرّ بها المجتمع السوري، الناتجة عن الأزمة السورية والظروف المرافقة لها، والتي تراكمت على أثرها تغيرات عديدة في واقع الأسرة، ولاسيما في الواقع الاقتصادي لها، إذ نتجت مشكلات اقتصادية أثرت على الأسرة، حيث ترتبط قضايا الأسرة بأحداث المجتمع وأزماته.

تجلت أهمية البحث أيضاً من سعي الدولة الحثيث لإعادة الاعمار بعدما بدأت ذيول الأزمة بالانتهاء، فكان لابدّ لنا من تناول واقع الأسرة في ظل الأزمة بالدراسة والتحليل لتوفير بيانات نتوخى منها الدقة والصحة عن أوضاع الأسرة الاقتصادية، وبيان أثر المشكلات الناتجة عليها. ووضع هذا البحث أمام صانعي القرار والمخططين من أجل رسم الاستراتيجيات ووضع الحلول لمعالجة هذه المشكلات المتناولة بالبحث.

4-أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1- تحليل بعض مؤشرات الواقع الاقتصادي للأسرة السورية بشكلٍ عام، وفي مدينة حلب بشكلٍ خاص، وذلك من خلال المقارنة بين إحدى السنوات قبل الأزمة وخلالها.

2- تسليط الضوء على أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة السورية خلال سنوات الأزمة.

3- تحديد الأهمية النسبية للمشكلات الاقتصادية المدروسة بحسب رأي أرباب الأسر، وتحديد مدى تأثرهم ومعاناتهم منها.

5- فرضيات البحث: يناقش البحث الفرضيات التالية:

- طرأت تغيرات في الواقع الاقتصادي للأسر السورية نتيجة الأزمة مقارنة بما قبل الأزمة.
- إن إجابات أرباب الأسر لا تظهر فروقاً معنوية حول مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية المدروسة التي تعرضت الأسر لها خلال الأزمة.

6- مجتمع وعينة البحث: يتكون مُجتمع البحث من الأسر المُقيمة في مدينة حلب. أمـــا عينة البحث فقد تمّ سحب عينة عشوائية، وتمّ توزيع (500) استبيان على أسرٍ في مدينة حلب، استُردّ منها(393) استبيان صالح للتحليل الاحصائي. وقد تمّ تحديد حجم العينة المطلوبة من خلال الاستعانة بجدول مورجان وكريجسي لتحديد حجم العينات.

7- أسلوب جمع البيانات: تمّ تصميم استبيان لجمع البيانات، وفق ما يلي:

- **القسم الأول:** يتضمن الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتمّ قياسها باستخدام (14) عبارة.
- **القسم الثاني:** يتضمن أهم ست مشكلات اقتصادية تعرضت لها الأسرة خلال سنوات الأزمة. وبلغ اجمالي عدد عبارات هذا القسم (22) عبارة موزعة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): توزع عبارات القسم الثاني (المشكلات الاقتصادية)

المشكلات الاقتصادية	عدد العبارات
البطالة	4
تدني مستوى المعيشة ودخل الأسرة مع ارتفاع الأسعار	5
الفقر	3
انعدام الأمن الغذائي	3
السكن المشترك	4
الاعتماد على المساعدات والتحويلات	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على استبيان الدراسة الميدانية.

8- منهجية البحث:

تمّ اعتماد المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على الدراسات المتوفرة والأبحاث والمقالات المتخصصة والكتب ومواقع الانترنت والتقارير الصـــادرة من منظمات دولية ومحلية، وذلك لتكوين الإطار النظري للبحث. بالإضـــافة إلى المنهج الاحصـــائي التحليلي، وذلك من خلال تصـميم اسـتبيان لاختبار فرضـيات البحث. ومن ثم تحليل البيانات بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وذلك من خلال استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss. V.22).

9- الدراسات السابقة:

- شتيوي موسى، **(2007)، أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الحياة المعيشية للأسرة العربية**، الجامعة الأردنية، الأردن.

أشار الباحث في بحثه –المقدّم لمؤتمر الأسرة عام 2007 المنعقد في سوية– إلى ما تعرض له الوطن العربي مع نهاية القرن التاسع عشر وفي القرنين العشرين والحادي والعشرين من حرب1948 وحرب 1967، وحرب الخليج 1990، واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية 2003. إذ بيّن الباحث الآثار البالغة للحروب على الظروف المعيشية للأسرة وخاصة تراجع مستوى الدخل وانقطاع سبل المعيشة وارتفاع معدلات البطالة والفقر وتراجع المستويات الصحية والتعليمية للأسرة وآثارها على المجتمع بشكلٍ عام من خلال مؤشرات التنمية البشرية وغيرها من المقاييس.

خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى حماية الأسرة العربية في البلدان التي تعاني من الحروب، وإيجاد السبل لتخفيف معاناتها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- نصـر ربيع وآخرون، **(2013)، الأزمة السـورية الجذور والآثار الاقتصـادية والاجتماعية**، المركز السـوري لبحوث السياسات، دمشق، سورية.

قدّم الباحثون تقريراً عن الوضـــع الاقتصـــادي والاجتماعي للمجتمع السـوري منذ بداية الأزمة وحتى عام 2013 بدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المركزي للإحصاء.

هدف التقرير إلى تقدير الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية للأزمة التي تعاني منها ســـورية، وقد تمّ تحليل جذور هذه الأزمة للوصـول إلى فهم ووصـفٍ دقيق للاختلالات والمشكلات الاقتصـادية والاجتماعية الناتجة عنها ضـمن الفترة المدروسـة. وقد أظهر أنّ هذه الآثار سلبية ومأساوية وتخسر البلاد امكانياتها وأصولها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وثمة حاجة لرؤية شاملة لتنمية ملحة فيما لو استمر وضع الأزمة.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تكوين الخلفية النظرية لهذا البحث، إذ يعتبر استكمال لتحليل وتحديد المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأسرة السورية منذ بداية الأزمة وحتى الوقت الراهن، ولا سيما أنّ هذا البحث قد أُنجز في ذيول الأزمة السورية فلربما تكون المشكلات قد تبلورت وأخذت خطوطها العريضة بالوضوح، وما علينا إلا توصيفها بشكل علمي ودقيق لاســتنباط الحلول ومعالجتها بأبحاث قادمة. بالإضــافة إلى ذلك، ســيتم في هذا البحث تحديد الأهمية النســبية لهذه المشكلات الاقتصادية في مكان اجراء التطبيق العملي، ألا وهو مدينة حلب كمثال عن إحدى المحافظات السورية.

سـنتناول فيما يلي دراسـة أهم العوامل الاقتصـادية المؤثرة في الأسـرة وصـولاً لأهم المشـكلات الاقتصـادية التي تعاني منها الأسرة السورية والناتجة عنها، ومدى تأثر الأسر بهذه المشكلات.

10- العوامل الاقتصادية The Economic Factors:

يعتبر العامل الاقتصـــادي من أهم العوامل المؤثرة في حياة الأســرة، وهو مؤشــر عن مســتوى معيشــتها. فمســتوى الدخل ومصادره وإمكانية الحصول على السلع هي عوامل أساسية في إحداث التغيرات الاجتماعية في الأسرة وبالتالي في المجتمع (أحمد، 2003،75).

نقوم بدراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على الأسرة السورية من أجل تحليل واقع المستوى المعيشي لها خلال الأزمة مقارنةً مع إحدى السنوات التي سبقت الأزمة. وسنركّز على العوامل التالية: متوسط الدخل الشهري ومصادره، والانفاق الأسري والقدرة الشرائية، وخصائص المسكن، والحالة العملية (مشتغلين ومتعطلين). فيما يلي:

1- متوسط الدخل الشهري Monthly Income: تستطيع الأسرة من خلال الدخل الملائم إشباع حاجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وصحة وتعليم. وقد تتولد المشكلات الاجتماعية بسبب عجز الأسرة في توفير احتياجات ومتطلبات أفرادها.

بشكلٍ عام، يستدعي أي تغيّر في مستوى الدخل سواءً كان سلبياً أم إيجابياً، أن تقوم الأسرة بالتكيف وخلق التوازن في إطار أنشـطتها مع المسـتجدات، وفي حال عدم قدرتها على الملاءمة مع هذه التغيّرات، سـيؤدي ذلك إلى عدم قدرتها على البقاء والاستمرار.

يتكون دخل الأســرة من جميع الإيرادات التي تتلقاها الأســرة نقداً أو عيناً أو خدمات بشــكل فترات دورية، وهي: الدخل من العمل، ودخل الملكية، والدخل من انتاج الخدمات الأســرية لاســتهلاكها ذاتياً، والتحويلات النقدية (منظمة العمل الدولية ICLS، 2003،18).

نبين في الجدول التالي متوسط الدخل الشهري للأسر السورية للفترة (2005-2011).

الجدول رقم (2): متوسط الدخل الشهري بالليرة السورية حسب الجنس في سورية لعدة أعوام

البيان	2005	2006	2010	2011
ذكور	7768	8669	11227	13697
إناث	7503	8834	11981	15951
الاجمالي	7756	8696	11344	14069

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية من المكتب المركزي للإحصاء، سورية

نلاحظ تزايداً طفيفاً في متوسط الدخول خلال الفترة المدروسة، ولا يوجد فروق فيها حسب الجنس، لكن أصبح متوسط دخل الاناث أعلى منه لدى الذكور في عام 2011 وارتفع متوسط الدخل في عام 2011 بسبب زيادة الرواتب لكافة العاملين.

أما في عام 2017 فقد بلغ متوسط الدخل الشهري للفرد (35000) ل.س في سورية بينما كان هذا المتوسط (14069) ل.س في عام 2011 (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية2018)، أي بمعدل تغير متزايد بمقدار (1.48). ولكن أصبحت القدرة الشرائية له أدنى بسبب تباين سعر صرف الليرة مقابل الدولار خلال هذه السنوات وبسبب تضخم الأسعار. فيقدّر متوسط الدخل الشهري بـــ(200) دولار في عام 2010، بينما أصبح يقدّر بـــ(70) دولار في عام 2017 (قومان،2018،7)، أي أنه كان بمعدل تغير متناقص بمقدار (1.32) بالنسبة للسنتين المدروستين. وعند مقارنة متوسط دخل الأسرة مع متوسط الانفاق في مدينة حلب مثلاً، فنجد أنّ متوسط دخل الأسرة الإجمالي (45000) ل.س لعام 2016 (قومان،2018،22). بينما كان متوسط إنفاق الأسرة الشهري (101390) ل.س بحسب المسح الديموغرافي متعدد الأغراض لعام 2017 (عامر، 2019). ومن المعروف أنّ هناك علاقة بين مستوى دخل الأسرة وانفاقها. لكن بالمقارنة فيما سبق نجد إنفاق الأسرة بات يفوق الدخل الذي تحصل عليه مما أدى إلى البحث عن مصادر دخل إضافية لمقابلة الاحتياجات.

ولدى دراسة توزع متوسط الدخول حسب القطاعات الثلاثة (الحكومي والخاص والمشترك) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): متوسط الدخل الشهري بالليرة السورية حسب القطاع لعدة أعوام

القطاع	2005	2006	2010	2011
حكومي	8364	9750	13375	17044
خاص	7304	7630	9793	11268
مشترك/ تعاوني / أهلي / عائلي	6520	7462	16545	18158
المتوسط الإجمالي	7756	8696	11344	14069

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعات الإحصائية من المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم(3) عدم وجود فروق كبيرة بين متوسطات دخول الأسر حسب نوع القطاع إن كان حكومياً أو خاصاً أو مشتركاً في بداية الفترة المدروسة. لكن مع بداية عام 2010 نلاحظ تبايناً في متوسط الدخول لصالح القطاع الحكومي، ويُعزى ذلك لمنح الدولة ميزات مشجعة للعاملين لديها، كالتأمينات الصحية ونظام التعويضات والحوافز، مما شكّل جذباً للراغبين في العمل، ولربما تزامن استغلال بعض الشركات الخاصة للعاملين فيها بشكلٍ غير مناسب، ولم تعد تختار الأشخاص المناسبين للعمل المطلوب وإنما اتجهت في بعض الأحيان نحو القوى العاملة ذات الدخل الأقل على حساب جودة الإنتاج برأي الباحثة. كما نلاحظ ارتفاعاً في متوسط دخول القطاع المشترك والتعاوني خلال عام 2011، قد يُعزى ذلك لزيادة أعداد الجمعيات الخيرية الدولية والمحلية مع بداية الأزمة.

2- عدد المساكن The Number of Houses: كان عدد المساكن في سورية (3006885) مسكناً، وفي مدينة حلب (675648) مسكناً في عام 2004 وذلك بحسب نتائج التعداد العام لعام 2004. وأصبح عددها (848534) مسكناً في حلب في عام2010 (عامر، 2012،9)، وبلغت نسبة الأسر التي تملك مسكنها 86.1% (المكتب المركزي للإحصاء). أما خلال الأزمة وبحسب تقرير البنك الدولي في عام 2016 فإنّ ثلث هذه المساكن قد دُمّر منذ بداية عام 2012 حتى عام 2015 نتيجة ظروف الأزمة والصراعات والقذائف.

3-مؤشرات قوة العمل Labor Force Indicators: نبين في الجدول التالي حالة قوة العمل من مشتغلين ومتعطلين عن العمل وتوزعهما حسب الجنس والقطاع.

الجدول رقم (4): مؤشرات قوة العمل (سورية و حلب) لعدة أعوام

البيان	سورية			حلب	
	2010	2011	2017	2010	2017
عدد المشتغلين	5054000	4949000	3689862	1031263	377196
عدد المتعطلين عن العمل	476000	866000	663217	53538	40206
قوة العمل (المشتغلون والعاطلون)	5530000	5815000	4353079	1084801	417402
توزع قوة العمل حسب الجنس (ذكر)	–	%72.2	–	%93.2	–
توزع قوة العمل حسب الجنس(اناث)	–	%27.8	–	%6.8	–

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات من المكتب المركزي للإحصاء & عامر احسان، (2012)، حلب بالأرقام، ص8 & نصر ربيع، (2013)، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ص58 ، عامر احسان، (2019)، المسح الديموغرافي متعدد الأغراض ، ص7.

نلاحظ من الجدول رقم(4) تناقصاً في **عدد المشتغلين** في سورية مع بداية الأزمة في عام 2011 لصالح ازدياد عدد المتعطلين عن العمل بسبب خروج بعض المناطق الزراعية عن سيطرة الدولة خلال هذه الفترة، وبالتالي تضررت الأسر المعتمدة في مصدر دخلها على الزراعة، وتوقف العديد من الصناعات والشركات التجارية والخدمية أثناء الأزمة وانتقال بعضها لخارج البلاد. وقاربت نسبة الذكور العاملين حوالي ثلاثة أرباع اجمالي قوة العمل في سورية. مع ملاحظة أنّها كانت مرتفعةً جداً للذكور مقارنةً مع الاناث العاملات في حلب، وقد يعود ذلك للعادات والعرف السائد في أسر هذه المحافظة واعتمادهم على قطاعي التجارة والصناعة. كما نلاحظ استمرار انخفاض عدد المشتغلين في سورية حتى عام 2017، وبالنسبة لحلب فيعتبر انخفاض شديد في عدد المشتغلين وفي قوة العمل بشكلٍ عام لتأثرها بشدة بالأسباب آنفة الذكر.

وقد تقاربت نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي مع نسبتهم في القطاع الخاص في عام 2016، في حين قد كانت نسبة المشتغلين في القطاع الخاص حوالي 70% قبل اندلاع الأزمة (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2016). من ناحيةٍ أخرى، فقد بيّن المكتب المركزي للإحصاء في تقريرٍ عن **توزع المشتغلين حسب المحافظات** أنّ هناك انخفاضاً كبيراً في نسبة المشتغلين في حلب من اجمالي عدد المشتغلين في سورية بعد الأزمة، فقد كانت نسبة المشتغلين 22.8% في عام 2011 وباتت بتناقصٍ تدريجي خلال سنوات الأزمة حتى أصبحت نسبتهم 17% في عام 2016(المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2016)، ويعزى ذلك لتناقص فئة الشباب بسبب الهجرة والوفيات والاعاقات الناتجة عن الأزمة، بالإضافة للأسباب آنفة الذكر.

11- أهم المشكلات الاقتصادية Economic Problems:

زادت الأزمة السورية من حدّة تأثير العديد من المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد سابقاً، وقد ظهرت مشكلات جديدة من نوعها خلال الأزمة. وقد تعتبر المشكلات الاقتصادية بدورها مصدر نشوء المشكلات الاجتماعية والأسرية الأخرى، فالعوز المادي يخلخل توازن الأسرة وتأمين الخدمات الأساسية لها، لذلك قمنا بتحديد هذه المشكلات ومدى تغيّر مؤشراتها خلال الأزمة.

سنركز فيما يلي على المشكلات الاقتصادية التالية: التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل كالبطالة وارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية وتدني مستوى المعيشة والانفاق الأسري مع ارتفاع الأسعار، ومشكلة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والسكن المشترك، وتزايد اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية ودعم التحويلات.

11-1 البطالة The Unemployment: إنّ البطالة مشكلة لها مخاطرها التي تُهدّد الأسرة فهي إحدى مصادر تغذية الفقر وزيادة عبء الاعالة على الأسرة من جانب، وقد تكون مصدر التوترات والانحرافات لأفراد الأسرة من جانبٍ آخر. إذ قدّم باحثون في المركز السوري لبحوث السياسات تقريراً يبين الفرق فيما لو استمرت الحياة بدون حدوث الأزمة (سيناريو استمراري) وسيناريو الأزمة (بعد تعرض سورية للأزمة) (نصر وآخرون،2013،51)، وما رافقها من تغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بسوق العمل. نبينه في الجدول التالي.

الجدول رقم (5): سيناريو الأزمة والسيناريو الاستمراري لبعض المؤشرات الاقتصادية مقارنةً ما قبل الأزمة وخلالها.

العلاقة مع سوق العمل	السيناريو الاستمراري		سيناريو الأزمة	
	2011	2012	2011	2012
مشتغل	5.226	5.389	4.949	3.920
عاطل عن العمل	589	636	865	2.099
خارج سوق العمل	7.594	7.857	7.594	7.862
السكان النشيطين اقتصادياً	13.409	13.881	13.409	13.881
نسبة البطالة	%10.1	%10.6	%14.9	%34.9

المصدر: بيانات مسح التشغيل لعام 2011 & نصر ربيع، (2013)، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ص51

نلاحظ من الجدول رقم(5) أنّ أثر الأزمة على المؤشرات الاقتصادية المدروسة كبيرٌ، حيث حسب سيناريو الأزمة فقد ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل من 10.6% في عام 2011 إلى 34.9% حتى نهاية عام2012، وتمّ خسارة حوالي (1.5) مليون فرصة عمل (نصر وآخرون، 2013،52)، وبناءً على خروج العديد من الأفراد من سوق العمل فقد ارتفعت نسبة البطالة، فقد تأثرت الحالة المعيشية سلباً لحوالي (6) ملايين شخصاً. واستمر ارتفاع معدل البطالة حتى وصل لـ 57.7% مع نهاية عام 2014(الجباعي،2015،5)، وأنّ ما يقارب (12.22) مليون نسمة فقدوا المصادر الرئيسة للدخل (نصر وآخرون،2013،14) نتيجة خروج العديد من المنشآت الحكومية والخاصة من الخدمة وصعوبة إيجاد فرص عمل بديلة، وأيضاً بسبب خروج مناطق زراعية واسعة عن سيطرة الدولة.

بالرغم مما سبق، إلا أن نتائج المسح الديموغرافي متعدد الأغراض الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء في بداية عام 2018 قد بيّن أن نسبة البطالة قد انخفضت عن الذروة التي وصلت إليها خلال الأزمة لتصل إلى ما يقارب 15.2%، ولربما يعزى سبب ذلك لعودة الأمان لمعظم المناطق والأراضي السورية، وبالتالي عودة مسيرة العمل للمنشآت الحكومية التي توقفت لفترة، ولسبب عودة الأهالي لبلدهم وبالتالي إعادة افتتاح منشآتهم الخاصة.

11-2 ارتفاع معدل الاعالة الاقتصادية Increase in economic dependency rate: نتيجةً لانخفاض عدد المشتغلين كما وجدنا سابقاً، فقد ارتفع معدل الاعالة الاقتصادية خلال سنوات الأزمة (المغازي، 2016)، فقد كان معدل

الاعالة الاقتصادية في سورية لعام 2011 هو (3.6) وبدأ بالارتفاع التدريجي مع بداية الأزمة ليصبح هذا المعدل (3.8) في عام 2012(نصر وآخرون، 58،2013)، ويعزى ذلك بحسب رأي الباحثة لانخفاض نسبة الشباب في الفئة العمرية لقوة العمل(15-64) وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الأطفال والمسنين.

3-11 تدني مستوى المعيشة والانفاق الأسري مع ارتفاع الأسعار Low Standard of Living and Purchasing Power with High Prices: انعكس تضخم الأسعار نتيجة الأزمة سلباً على القدرة الشرائية للأسر السورية وخاصةً الفقيرة منها، والتي كان انفاقها يقتصر أساساً على السلع الأساسية، وبالتالي أدى ذلك إلى تدني المستوى المعيشي لها، فقد انخفضت القدرة الشرائية للأسرة في سورية خلال سنوات الأزمة حتى عام 2018 بنسبة 82% عما كانت عليه قبل الأزمة (قومان،6،2018).

نبين فيما يلي تغيّر وضع الانفاق للأسر مقارنةً بعدة أعوامٍ قبل الأزمة فيما بينها. ثم سنتطرق لدراسات تمّت خلال الأزمة بهدف تحليل وضع الانفاق الأسري.

يبين الجدول التالي إنفاق الأسر السورية عامةً ومحافظة حلب خاصةً في عامي 2004و2009.

الجدول رقم (6): الانفاق الأسري الشهري بالليرة السورية في عامي 2004-2009

	2004	2009	2009 (بأسعار 2004)	النمو الحقيقي في النفقات (2004-2009)
سورية	21694	32755	19556	%2.10-
حلب	18232	32170	18304	%0.10

المصدر: نصر ربيع، (2013)، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، ص11

نلاحظ من الجدول رقم (6) تراجعاً في إنفاق الأسر السورية بين عامي 2004 و2009، ويعزى ذلك لعدّة أسبابٍ منها: ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتحرير أسعار الوقود والسماد على المستوى المحلي والأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 (نصر وآخرون، 11،2013). ولقد بلغ أدنى متوسط للإنفاق الأسري في سورية (11208) ليرة سورية شهرياً وأعلى متوسط لإنفاق الأسرة السورية هو (78680) ليرة سورية شهرياً في عام2010.

يوزّع الانفاق الأسري إلى: نسبة الانفاق على السلع غير الغذائية وتقدّر بـــ 59.4 %، ونسبة الانفاق على السلع الغذائية وهي 40.6% في سورية في عام 2004. وفي حلب فتقدّر نسبة الانفاق على السلع الغذائية بـ 44% عام 2004 (السويد، 24،2007)، وارتفعت هذه النسبة في عام 2009 لتصبح 51.8% على حساب انخفاض نسبة الانفاق على السلع غير الغذائية التي بلغت 48.2%(عامر،12،2012).

أما خلال الأزمة، فقد كان متوسط الانفاق الأسري (115874) ل.س للأسرة السورية(عامر،10،2019)، إذ كان يتصدر الإنفاق على الغذاء رأس القائمة في عام 2018، فقد بلغت نسبة الانفاق على الغذاء 58.7%، ثم تلاه الانفاق على الإيجار الشهري الذي يدفعه السكان بنسبة 17.5% من إنفاق الأسرة ثم النقل ثم الاتصالات ثم الملابس، وذلك بحسب نتائج مسح الانفاق الغذائي الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء.

زادت ظروف الأزمة (أي بعد عام 2011) من تأثير مشكلة تفاوت توزيع الانفاق الأسري وانخفاض القدرة الشرائية المصحوب بعدم استقرار سعر الصرف لليرة السورية. حيث تمّ تخفيض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية بنسبة 67%، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك مع بداية الأزمة في عام 2011 ولغاية أيلول 2012 بمعدل 51%(نصر وآخرون، 11،2013). وقد وصل معدل التضخم لـــ 57.3% في أواخر عام 2013 (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 14،2016)، مما أثّر في ارتفاع أسعار السلع بشكلٍ كبيرٍ وجوهري.

بتحليلٍ آخر، يستخدم المكتب المركزي للإحصاء الأرقام القياسية لوصف حالة الأسعار التي تنفقها الأسرة على حاجاتها، فيُعبّر الرقم القياسي عن أنّ الأسرة التي كانت تُنفق (1000) ل.س مثلاً في عام 2010 أصبحت تحتاج إلى (3240) ل.س في عام 2014 لتنفق حسب نمطها الاستهلاكي الطبيعي في عام 2010 وإلى (4300) ل.س حتى منتصف عام2015 (المكتب المركزي للإحصاء). وتشير هذه الأرقام إلى معاناة الأسر في كيفية توفير القدرة الشرائية لحاجاتها بما يناسب ازدياد الأسعار. وبدأت الأسرة تعيد ترتيب الإنفاق حسب سلم أولويات الاحتياجات الضرورية لها.

11-4 الفقر The Poverty : يقاس مستوى الفقر حسب عدّة أدلة دولية منها دليل مستوى الدخل. وحسب هذا الدليل فإنّ معدلات الفقر بين الأسر السورية كانت الأدنى من بين الدول العربية قبل الأزمة، فقد كان معدل الفقر حسب خط الفقر الأدنى هو 12.3% من السكان عام2007 (نصر وآخرون،2013،24) وحسب خط الفقر الأعلى هو33.6% للعام نفسه، مع التنويه إلى أن خط الفقر الأدنى يتم الأخذ بالاعتبار النفقات الغذائية فقط مقدرة بالنقود، أما خط الفقر الأعلى فيأخذ النفقات الغذائية وغير الغذائية للأسر. وقد تركزت أعلى نسب للأسر الفقيرة في المناطق الشمالية والشرقية من سورية (المكتب المركزي للإحصاء، 2011، المسح الصحي الأسري في سورية).

أما خلال الأزمة فقد تزايدت نسب الحرمان والفقر الشديد التي ألقت بظلالها القائمة على حياة الأسر السورية. وتقلّص توفر شروط الحياة الإنسانية. واستمرت معدلات الفقر بالتفاقم خلال عام 2014. وتراجعت قدرة الأسر على توفير احتياجاتها الضرورية بمعدل نصف ما كانت عليه قبل عام 2011 (الجباعي، 2015،5)، وتوصلت آخر الدراسات التي قدمتها منظمة الفاو الدولية إلى أنّ معدل الفقر هو 30% من سكان سورية في عام 2016 (هيبي،2016،8)، وتتركز هذه الزيادة في المناطق الأكثر سخونةً مثل حلب وحمص وادلب وريف دمشق ودرعا، وبشكلٍ أدق مابين الأسر النازحة فقد عانوا من فقر متعدد الأبعاد حرمهم من خيارات الحياة الكريمة.

ترى الباحثة أنّ سبب الارتفاع المستمر لمعدل الفقر خلال سنوات الأزمة يعزى لارتفاع الأسعار الكبير والبطالة وفقدان الكثيرين لمصادر الدخل وتوقف العديد من المنشآت عن العمل وتدني القدرة الشرائية لليرة السورية، وفقدان الأسر للرصيد الحقيقي لمدخراتهم نتيجة استهلاكها.

هذا ما أدى إلى عدم القدرة على تحقيق أدنى مستويات الغذاء الجيد والتأمين الصحي والعيش بمستوى لائق. أما تأثير الفقر نفسياً فقد اعتبر المؤتمر الثاني عشر للاتحاد العالمي للأطباء النفسيين في اليابان أنّ السبب الأول للأمراض النفسية هو الفقر (حاج قويدر، 2014،13)، وكلما زاد الفقر والجوع زاد المرض النفسي كالاكتئاب والوسواس القهري والادمان والانحرافات السلوكية، فيقطف أطفالنا نتائجها السلبية، حاملين أعراض عدم التكيف مستقبلاً. كل ما سبق يوحي بضرورة تناول هذه المشكلة بالبحث عن أساليب من شأنها التقليل من آثارها السلبية.

11-5 انعدام الأمن الغذائي Food Insecurity: يشير التقرير السنوي لعام 2016 الذي أجرته منظمة الفاو إلى أنّ (8.7) مليون شخص سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2016 (هيبي، 2016،6)، وقد بينت نتائج مسح تقييم الأمن الغذائي الأسري لعام 2017 أنّ نسبة مَن هم آمنين غذائياً هي 23.4% من الأسر السورية، وهذه النسبة بلغت في حلب 13.2%، وهي تعتبر من أقل النسب بين المحافظات السورية بعد حماه، بينما تبلغ نسبة مَن هم معرضين لانعدام الأمن الغذائي وغير الآمنين غذائياً 76.6% من الأسر السورية يتمركز 86.8% منهم في محافظة حلب (هيئة تخطيط الدولة، منظمة WFP، 2017).

ترى الباحثة أنّ أسباب العجز الغذائي تُعزى إلى انخفاض مساحات الأراضي القابلة للزراعة في الريف نتيجة استيلاء المسلحين عليها، وتزايد أسعار المواد الغذائية الأساسية محلياً ودولياً وازدياد معدل الفقر وتدني مستوى دخل الفرد إن وجد خلال الحرب، بالإضافة إلى حالة الجفاف.

إذن تراوحت نسبة توفير الغذاء خلال سنوات الحرب في سورية بين النقص الشديد والحرمان في بعض المناطق، وسيتأثر الأطفال من نقص الغذاء خلال مراحل حياتهم القادمة، فقد أثبتت الدراسات أن نقص الحديد عند الأطفال يؤدي الى ضعف القدرات العقلية.

استناداً إلى هذه الدراسات والاحصائيات نستطيع فهم تأثير الأزمة الخطير على حالة الأمن الغذائي للأسر السورية وضرورة إيجاد حلول لها وإعداد سبل لكسب العيش.

11-6 السكن المشترك Shared Housing: نتيجةً لأحداث الأزمة والإرهاب الذي شمل عدّة مناطق تمّ الحاق الضرر الكبير بالمساكن. وتعتبر حلب وحمص أكثر محافظتين لحق بمساكنهما الضرر. إذ بلغ عدد المساكن المتضررة (302) ألف وحدة سكنية دمرت كلياً أو جزئياً حتى عام 2014 في حلب، وذلك بحسب بيانات تقرير البنك الدولي لعام 2016 (ديفارجان وآخرون، 2016،43).

ترتّب على ذلك حرمان الأسر من الأمان والبقاء في منازلها إن كانت ملكها أو استئجار، وبالتالي اضطُرّت أسر نازحة عديدة للعيش في منزلٍ مشترك مع أفراد عائلة أخرى كوالدي الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة الذين ربما كانوا يجتمعون معهم في الشهر مرة أو في المناسبات ولا تجمعهم أية قواسم مشتركة حتى في شكل الطعام وأسلوبه أو بعض السلوكيات الأخرى، وتضطر الأسر النازحة حينئذٍ لقبول ظروف عيش مختلفة لم يعتادوا عليها.

ومن مفرزات السكن المشترك أيضاً اختلاق المشاكل المادية والمعنوية والخلافات بين الإخوة والأقارب، وتبدو المشكلة أكبر عندما لا يتوفر المنزل في منطقة آمنة أساساً وتضطر عدة أسر لاستئجار منزل مشترك، حينئذ تظهر مشكلة العقليات المتسلطة وقد تختلف ردة فعل كل انسان وبالتالي قد تظهر أزمات نفسية بين أفراد الأسرة.

ترى الباحثة أنّ مشكلة السكن المشترك ينبغي أن يتمّ التفاهم المسبق حولها، فالوضوح من البداية يسهل الكثير من الأمور فيما بعد، حتى الوضوح في الأمور المادية وكيفية التعامل فيما بينهم يجب أن يكون مطروحاً، ولا يترك للصدفة. فمن غير الطبيعي أن يعتبر النازح نفسه في منزله ويتصرف بتسلط أو برأي منفرد دون الرجوع إلى الأفراد الموجودين ضمن المنزل نفسه، ومن غير الطبيعي أن يتسبب أحد النازحين الضيوف في منزل بمشاكل وخلافات لأصحاب المنزل.

11-7 تزايد اعتماد الأسر على المساعدات الإنسانية والتحويلات Families Increased Dependence on Humanitarian Aid and Remittances: في ظل تزايد الفقر وفقدان الكثير من أرباب الأسر لمصادر دخلهم المعتادة ودمار المحلات والمنشآت وسرقتها، فقد اضطر الكثيرون لبيع ممتلكاتهم أو التصرف بمدخراتهم التي أخذت بالتناقص، وبالتالي اضطرت الأسر للاعتماد على الجمعيات والمنظمات الدولية وما تقدمه من مساعدات إنسانية وإن كانت ضئيلة، وقد اعتمدت بعض الأسر على التحويلات النقدية التي يحولها لهم بعض أفرادها المهاجرين إن وجدوا في الأسرة لتأمين حاجاتها واستمرارية الحياة. وكانت نسبة الأسر السورية التي تتلقى مساعدات وتحويلات نقدية 29% أي حوالي (56820) أسرة شهرياً، و(154153) أسرة تتلقى مساعدات غذائية أي حوالي 37% من السكان (فايد،2018،44). وقد بينت نتائج المسح الديموغرافي متعدد الأغراض أن نسبة الأسر السورية التي تلقت مساعدات أياً كان نوعها هو 53.8% في عام 2018، ونسبة الأسر التي تتلقى المساعدات في مدينة حلب هي 54.3% من الأسر (عامر، 2019،9). وتعتبر الباحثة هذا الأمر حلاً مؤقتاً قد يتوقف بأي وقت لذلك لابدّ من البحث عن حلول لمعالجة هذه المشكلة.

12- نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات: تمّ استخدام عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات، وتتمثل بالآتي:

12-1اختبار ثبات وصدق المقياس: تمّ التأكد من ثبات المقاييس باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، حيث تم حسابه لجميع متغيرات البحث التي اعتمدت مقياس ليكرت الخماسي أي القسم الثاني من الاستبيان، والذي يتناول المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة. وتشير نتائج البحث إلى أنّ قيمة

ألفا كرونباخ الاجمالية هي (0.875) وتعتبر هذه القيمة جيدة، وبناءً عليه يمكن القول بأنّ المقياس يتسم بالثبات الداخلي واتساق عبارات الاستبيان.

12-2 تحديد التكرارات والنسب المئوية: تمّ تطبيقها لمعرفة توزيع مفردات العينة تبعاً للأسر التي عانت من إحدى المشكلات المدروسة أو لم تعانِ منها. ويبين الجدول التالي هذا التوزيع.

الجدول رقم(7): توزع الأسر بحسب معاناتهم للمشكلات الخاضعة للدراسة الميدانية

المشكلات الاقتصادية المدروسة	الأسر التي عانت من هذه المشكلة		الأسر التي لم تعانِ منها	
	العدد (التكرار)	النسبة المئوية%	العدد(التكرار)	النسبة المئوية%
البطالة	249	63.4	143	36.6
تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار	373	**94.9**	20	5.1
الفقر	325	82.7	68	17.3
انعدام الأمن الغذائي	346	88	47	12
السكن المشترك	260	66.2	133	33.8
الاعتماد على المساعدات والتحويلات النقدية	301	76.6	92	23.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسة الميدانية.

يبين الجدول رقم (7) أنّ معظم أفراد العينة قد عانوا بنسبةٍ كبيرة من المشكلات الاقتصادية المدروسة، وبالتحديد كانت أعلى نسبة مئوية من ضمن إجابات أرباب الأسر تتركز عند مشكلة تدني مستوى المعيشة ومستوى الدخل تزامناً مع ارتفاع الأسعار، حيث بلغت 94.9%. وكذلك كانت نسب معاناة الأسر من مشكلتي انعدام الأمن الغذائي والفقر مرتفعة وهي 88%، و82.7% على التتالي، وهذا يؤيد نتائج مسح الأمن الغذائي الذي أقيم في سورية عام 2016، حيث بلغت نسبة المعرضين لانعدام الأمن الغذائي وغير الآمنين غذائياً 86% في محافظة حلب(هيئة تخطيط الدولة، منظمة WEP،2017). وسندرس لاحقاً معنوية هذه الاحصائيات للمشكلات المدروسة.

12-3 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: تمّ استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لتقييم متغيرات الدراسة في القسم الثاني من الاستبيان، والذي يتناول المشكلات التي تعرضت الأسرة لها خلال سنوات الأزمة، وبالتالي يتم تحديد درجة الموافقة بالاعتماد على خمسة مستويات لها بناءً على تطبيق المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{(1-5)}{5} = 0.8$$

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة والأهمية النسبية برأيي أرباب الأسر لكل مشكلة من المشكلات الاقتصادية المدروسة.

الجدول رقم(8) : توصيف المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها الأسرة خلال الأزمة

أبعاد متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الأهمية النسبية %
البطالة	3.39	0.93	وسط	68
تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار	4.23	0.78	موافق بشدة	**85**
الفقر	3.64	1.39	موافق	73
انعدام الأمن الغذائي	3.98	0.89	موافق	**80**
السكن المشترك	3.55	0.93	موافق	71
الاعتماد على التحويلات والمساعدات	3.23	0.88	وسط	65
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الاجمالي	3.67	0.97	-	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي للدراسة الميدانية.

أظهرت نتائج البحث أنّ متوسط إجابات أرباب الأسر عن العبارات التي تبين رأيهم في **مشكلة تدني مستوى المعيشة ودخل الأسرة تزامناً مع ارتفاع الأسعار** هو **(4.23)**، وهو أعلى متوسط حسابي بين متوسطات المشكلات الاقتصادية الأخرى. حيث تميل الإجابات للموافقة على أنّ تضخم الأسعار انعكس سلباً على قدرة الأسرة الشرائية، وبالتالي انخفض مستوى المعيشة ولم يعد الدخل كافياً حتى لتسديد الفواتير والخدمات الأساسية الضرورية للأسرة، إضافةً إلى عدم امكانية توفير الانفاق اللازم للأمور الفجائية التي قد تطرأ على الأسرة أو وجود فائض من الدخل للادخار. وبالرغم من وجود هذه المشكلة قبل الأزمة إلا أن ظروف الأزمة قد فاقمت من تأثيرها.

أخذت **مشكلة انعدام الأمن الغذائي** المرتبة الثانية من حيث ترتيب متوسطها الحسابي بالنسبة للمشكلات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.98). إذ تميل إجابات المبحوثين إلى الموافقة على انخفاض جودة الأغذية خلال سنوات الأزمة، لدرجة أن بعض الأسر قد عانت من فقدان بعض أنواع الأغذية الضرورية.

من الطبيعي أن تتبع **مشكلة الفقر** للمشكلتين السابقتين، وكان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن هذا البعد هو 3.64، فقد اعتبرت بعض الأسر أن مشكلة الفقر لها أكبر تأثير عليها، حيث ازدادت نسبة الفقر نتيجة توقف عمل بعض أفراد الأسرة خلال الأزمة.

احتلت **مشكلة السكن المشترك** المرتبة الرابعة بالنسبة للمشكلات الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أرباب الأسر (3.55)، وكانت اجاباتهم عن عبارات هذه المشكلة تميل إلى الموافقة على أن السكن المشترك مع الأهل أو المعارف قد خلق مشاكل مادية مع أفراد العائلة، ونتج عنه خلافات ومشكلة العقليات المتسلطة على الآخرين، وردود فعل مختلفة وقد تكون حرجة للمضيف بعض الأحيان، ولم يفضّل المبحوثين السكن المشترك في حال كان مسكنهم غير آمن.

أما المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين عن مدى معاناتهم من **مشكلة البطالة** فهو (3.39)، وكانت الإجابات عن عبارات هذه المشكلة حيادية.

جاءت **مشكلة الاعتماد على التحويلات والمساعدات** في الترتيب الأخير بين المشكلات الاقتصادية، وبلغ المتوسط الحسابي للإجابات (3.23)، وكانت هذه الإجابات حيادية فقد لاحظنا أن بعض الأسر اعتمدت على المساعدات الإنسانية غير النقدية، وبعضها الآخر اعتمد على التحويلات النقدية من أحد الأفراد المهاجرين، حيث كانت هذه المساعدات عموماً تتم بشكل دوري.

بشكلٍ عام، تمّ حساب المتوسط الحسابي للمشكلات الاقتصادية ككل وقد بلغ (3.67)، أي تتجه إجابات أرباب الأسر نحو الموافقة على وجود هذه المشكلات المدروسة خلال الأزمة.

4-12 اختبار الفرضية التي تنص " إنّ إجابات أرباب الأسر لا تُظهر فروقاً معنوية حول مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية التي تعرضت الأسرة لها خلال سنوات الأزمة": قمنا باختبار صحة هذه الفرضية بتطبيق اختبار الإشارة ويلكوكسون اللامعلمي، حيث بعدما قمنا باختبار طبيعة البيانات من خلال تطبيق اختبار كولموغروف-سميرنوف تبين أن جميع المتغيرات المدروسة لا تتبع التوزيع الطبيعي لذلك قمنا بتطبيق الاختبار اللامعلمي، كما هو مبين بالجدول التالي.

الجدول رقم (9): اختبار العينة الواحدة اللامعلمي لتحليل الفروق بين إجابات أرباب الأسر حول مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية

المشكلات الاقتصادية	الوسيط	Sig.	الدلالة الاحصائية
البطالة	3.5	0.000	معنوية
تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار	4.4	0.000	معنوية
الفقر	3.66	0.000	معنوية
انعدام الأمن الغذائي	4	0.000	معنوية
السكن المشترك	3.75	0.000	معنوية
الاعتماد على التحويلات والمساعدات	3.33	0.000	معنوية
المشكلات الاقتصادية ككل	3.78	0.001	معنوية
*One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test *Test prop. Median: 3			

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيم معنوية الاختبارات للمشكلات الاقتصادية الستة أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق معنوية بين إجابات أرباب الأسر حول مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية المدروسة. وتميل الإجابات إلى الموافقة على وجود تأثير لهذه المشكلات خلال سنوات الأزمة، حيث نجد قيم الوسيط للإجابات على كل المشكلات أكبر من وسيط الإجابات المقارن به. وقد تركزت أكبر معاناة للأسر من مشكلة تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار، مما يجعلنا نفكر بالتخطيط لوضع إجراءات لتمكين الأسرة إزاء هذه المشكلة بشكل محوري، ومحاولة التمكين للأسرة إزاء المشكلات الاقتصادية بشكلٍ عام. وكانت أقل معاناة برأي أرباب الأسر من مشكلة الاعتماد على الاعانات والتحويلات النقدية، إذ بالرغم من قلة تأثيرها حالياً على الأسر إلا أننا نجد بأنها تمس كرامة الانسان نوعاً ما، وقد تتوقف هذه الإعانات فجأة مما سيؤثر سلباً على مستوى حياة الأسرة.

بشكلٍ عام، قمنا باختبار الفروق الجوهرية لمحور المشكلات الاقتصادية ككل، ووجدنا قيمة معنوية الاختبار أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود فروق معنوية لإجابات أرباب الأسر عن مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية المدروسة.

مع التنويه إلى أنّنا قمنا بدراسة وتحليل الأهمية النسبية لكلّ مشكلة اقتصادية سابقاً عند التحليل الوصفي للقسم الثاني من الاستبيان، ولكن من خلال هذا الاختبار أكدّنا معنوية هذه الأهمية النسبية للمشكلات الاقتصادية احصائياً. وقد توافقت نتائج الاختبارات الوصفية المنجزة سابقاً مع الاختبارات الاستدلالية في هذه الفقرة.

13-الخاتمة والاستنتاجات والاقتراحات:

قمنا بتحليل الواقع الاقتصادي للأسرة السورية، وذلك بدراسة أهم العوامل والمشكلات الاقتصادية المؤثرة بها خلال الأزمة مقارنةً مع سنوات قبل الأزمة، هادفين وضع تصور علمي للواقع الاقتصادي للأسرة قبل الأزمة وخلالها، ووضعه في متناول صاحبي القرار والتخطيط من أجل ايجاد حلول لمعالجة هذه المشكلات. وقد توصلنا للنتائج التالية:

1-تأثرت الأسرة السورية خلال الأزمة بشكلٍ واضح على الصعيد الاقتصادي. وأنّنا أمام جملة من المشكلات الناتجة من الأزمة لا ترتبط فقط بالفئات الضعيفة أو الفقيرة ولكنها ترتبط بالأسر السورية ككل. وترتبط هذه المشكلات بمؤشرات وعوامل اقتصادية متداخلة فيما بينها، وقد يُعتبر كلّ متغير من هذه المتغيرات تابعاً للآخر.

2-تمّ تحليل أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الأسرة السورية من تزايد معدل البطالة وفقدان العمل لأفراد الأسرة وزيادة معدل الإعالة، مما أدى إلى تفاقم بعض المشاكل الأخرى كتدني القدرة الشرائية والمسكن المشترك وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الفقر والاعتماد على الإعانات والمساعدات النقدية.

3-اتجهت إجابات أرباب الأسر المستنتجة من الدراسة العملية نحو الموافقة على وجود المشكلات الاقتصادية المدروسة خلال الأزمة. ولكن بأهمية نسبية متفاوتة.

4-هناك فروق معنوية لإجابات أرباب الأسر عن مدى تأثرهم بالمشكلات الاقتصادية المدروسة. وقد تركزت أكبر معاناة للأسر من مشكلة تدني مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار، وكانت أقل معاناة برأي أرباب الأسر من مشكلة الاعتماد على الاعانات والتحويلات النقدية.

تقترح الباحثة ما يلي:

1-البدء بوضع استراتيجية لمعالجة المشكلات التي خلفّتها الأزمة على الأسرة، والتخفيف من حدّة تأثيرها.

2-رسم سياسات التمكين الاقتصادي للأسرة وطرح الأفكار الإبداعية لحلّ المشكلات الاقتصادية التي تواجهها.

3-الاعتماد على تدريب الأفراد على الحرف والمهن، والاستثمار في مشاريع متناهية الصغر وتطويرها تدريجياً.

4-وضع استراتيجية مشتركة قوية بين القطاعين العام والخاص والجمعيات المحلية والمنظمات الدولية، تؤسس لثقافة إعادة الإعمار والتطوير، وتدعم الأسرة. وبالتالي يتم خلق أسرة متماسكة قوية اقتصادياً وقادرة على الاستمرار بحياة كريمة.

14- المراجع:

1- أحمد أمل، (2003)، **تغير بنية ووظائف الأسرة السودانية**، دراسة مقدمة في علم الاجتماع، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة خرطوم، السودان، ص154.

2- الجباعي جاد الكريم، (2015)، **أثر اقتصاد الحرب في التنظيمات الاجتماعية**، www.drsc-sy.org، ص11.

3- حاج قويدر قورين، (2014)، **الأمن الغذائي في الوطن العربي الواقع والتحديات مع الإشارة إلى سوريا**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن علي بالشلف، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، ص13.

4- ديفاراجان شانتا وآخرون، (2016)، **سوريا إعادة الاعمار من أجل تحقيق السلام**، تقرير البنك الدولي 2016، www.worldbank.org/en/region/mena/publication/

5- السويد ريما، (2007)، **أنماط الأسر**، دمشق، سورية، ص35.

6- شتيوي موسى، (2007)، **أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الحياة المعيشية للأسرة العربية**، الجامعة الأردنية، الأردن.

7- صندوق الأمم المتحدة للسكان، (2016)، **أكثر من مجرد أرقام مراجعة إقليمية: الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمة السورية**، www.unfpa.org، ص36.

8- عامر إحسان،(2012)، **حلب في أرقام 2012**،المكتب المركزي للإحصاء،سورية،ص43

9- عامر احســـان، (2019)، **المســـح الديموغرافي الاجتماعي المتعدد الأغراض لعام 2017**، هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

10-فايد سـمر، (2018)، **التقرير السـنوي للعام 2017، الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات 2016-2017 استجابة للأزمة السورية** ، 3RP ،ص68.

11-قومان مناف، (2018)، **مستوى المعيشة في سورية**، تقرير تحليلي، جسور للدراسات.

12-المغازي أحمد فؤاد، (2016)، **الاعالة في الوطن العربي**، مركز أسبار للدراسات والبحوث.

13-المكتب المركزي للإحصاء، **http://www.cbssyr.sy/** ، المجموعات الإحصائية 2012،2016، 2018.

14-المكتب المركزي للإحصـاء، (2011)، **المسـح الصـحي الأسـري في سـورية 2009، التقرير الرئيسـي عن الأسـر السورية**، دمشق، سورية.

15-منظمة العمل الدولية ICLS ، (2003)، **إحصـاءات دخل وإنفاق الأسـرة المعيشـية**، المؤتمر الدولي السـابع عشـر لخبراء إحصاءات العمل، التقريران الثاني والثالث، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص65.

16-نصـر ربيع وآخرون، (2013)، **الأزمة السـورية الجذور والآثار الاقتصـادية والاجتماعية**، المركز السـوري لبحوث السياسات، ص86.

17-هيئة تخطيط الدولة، منظمة WFP، (2017)، **مسـح الأمن الغذائي الأسـري**، http://www.cbssyr.sy، تم زيارة الموقع 24-4-2018.

18-هيبي إيريكو،(2016)،**استجابة منظمة الأغذية والزراعة لأزمة سوريا**،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،ص16